الدينار الكويتي 1 KD

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
6.757	7.457	5.395

خسارة محدودة لمؤشرات البورصة... والسيولة 52.2 مليون دينار

تذبذب سهمَي «بيتك» و«بوبيان» واستحواذهما على نصيب الأسد من السيولة

علي العنزي

استقرت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية على خسائر محدودة في ثالث جلسات الأسبوع، وانتهى مؤشر السوق العام الى خسارة نسبة 0.11 في المئة فقط، أي 7.58 نقاط، ليقفل على مستوى 6757.99 نقطة بسيولة كبيرة مستمرة فوق مستوى 50 مليون دينار مدعومة بسيولة سهمَي بنك بوبيان والتجاري، اضافة الى تداولات «بيتك» الكبيرة المعتادة لتصل الى 52.2 مليون دينار تداولت 151.5 مليون سهم تمت عبر 10484 صفقة، وتم تداول 118 سهما ربح منها 50 سهما، وخسر 47 سهما، بينما استقر 21 سهما دون تغير.

وتراجع مؤشر السوق الاول بنسبة اقل كانت 0.08 في المئة فقط اي 6.14 نقاط ليقفل على مستوى 7457.41 نقطة بسيولة كبيرة بلغت 43.7 مليون دينار، تداولت 104.3 ملايين سهم عبر 8205 صفقات، وتم تداول 31 سهما هي جميع مكونات السوق الاول، ربح منها 12 سهما، وخسر 11 سهما، واستقر 8 اسهم دون تغير.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعا أكبر بلغ نسبة 0.24 في المئة، أي 12.97 نقطة، ليقفل على مستوى 5395.8 نقطة بسيولة بلغت 8.4 ملايين دينار تداولت 47.2 مليون سهم تمت عبر 2279 صفقة، وتم تداول 87 سهما، ربح منها 38 سهما، وخسر 36 سهما، بينما استقر 13 سهما دون تغير.

تذبذب حاد

وتداول سهم «بيتك» أمس بين سعرَي 701 و715 فلسا، بفارق كبير 14 فلسا، وبمضاربات قوية جدا على أحد أكبر الأسهم الكويتية وزنا، وبالتالى سارت الجلسة بين الرغبة في شراء «بيتك» قريبا من حاجز 700 فلس وجني ارباح سريع على السهم بمجرد ارتفاعه بنسب تصل الى 2 في المئة، وعلى وتيرة قريبة كان بنك بوبيان الذي تداول بين سعري 602 فلس في محاولة اختراق وعودة فوق مستوى 600 فلس، وبين ضغط قوي وتداولات قياسية بلغت قيمتها 12.6 مليون دينار متزامنة مع تعاملات بنك التجاري، الذي سجل تعاملات بقيمة 4.6 ملايين دينار، وكان من ملّاك بنك بوبيان الرئيسيين سابقا.

وشهد سهم الوطني عمليات شراء جيدة دفعت به الى مكاسب بحوالي نصف نقطة مئوية بتداولات قيمتها 5.5 ملايين دينار، ليستحوذ الأسهم الاربعة على 63 في المئة من إجمالي سيولة الجلسة ويبقون على 37 في المئة لبقية الاسهم التي تصدرها سهما زين واجيليتي اللذان خسرا نسبا كبيرة امس، خصوصا اجيليتي، حيث تراجع بنسبة 1.6 في المئة، بينما خسر زين نسبة 1 في المئة، واستقر هيومن سوفت دون تغير.

وخسرت أسهم بنك وربة والدولي نسبة 1.8 في المئة، وتراجع أيضا الجزيرة والخليج بنسب محدودة، بينما فقد استثمارات نسبة 3.6 في المئة مجددا، واستمر الأداء الايجابي لسهم جي اف اتش بنمو بنسبة 1 في المئة، وكان افضل اسهم السوق الرئيسي سهم عربي قابضة، حيث ارتفع بنسبة 7.6 في المئة، ويعتبر من الاسهم ذات السيولة الجيدة، والتي تنتظر اكتتاب عام شركة الضمان، والتي تتملك منها نسبة 24 في المئة، وربح سهم ايفا نسبة 4.7 في المئة، وعاد للنمو مرة اخرى لتنتهي الجلسة محايدة تقريبا تميل الى التفاؤل.

وتراجعت جميع مؤشرات اسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن جميعها بنسب محدودة، وكانت أسعار النفط تتداول خضراء، واستقر برميل برنت القياسي قريبا من مستوى 77 دولارا للبرميل.

إنذار شركات تؤجر قسائمها الصناعية للغير

بعضها أجر جزءاً من القسيمة لأغراض غير مرخصة

جراح الناصر

اكتشفت الهيئة العامة للصناعة وجود شركات أجّرت جزءا من قسائمها الصناعية للغير بمساحات تصل إلى 3 آلاف متر مربع، إلى جانب استغلال القسائم من قبل الغير وقامت بإنذارها.

وقالت المصادر، لـ«الجريدة»، إن فرق الهيئة وجدت أكثر من قسيمة مستغلة من قبل الغير، منها قسيمة مخصصة لشركة مفروشات تم استغلالها من قبل الغير بنشاط نقل البضائع، إلى جانب التخزين لعدة شركات.

كما اكتشفت وجود قسيمة أخرى تم استغلالها من قبل ثلاث شركات، وتم إنذارها لتصحيح مخالفاتها، من جانب آخر تم إنذار 11 قسيمة صناعية بمخالفات متنوعة، منها تأجيرها لغير الترخيص الممنوح لها، وتبين ذلك من خلال هويات العمالة الموجودة بالقسيمة ومنتجات الاسفنج، إلى جانب توقف خطوط الإنتاج والعمل متوقف بها.

وأنذرت «الصناعة» تلك القسائم بعد تقارير واردة من قسم التفتيش الصناعي، والذي بين أن تلك المخالفات مازالت قائمة، حيث تم إنذار تلك الشركات مع التنبيه بضرورة إزالتها خلال مدة أقصاها شهر، وإلا سيتم اتخاذ عقوبات أشد وفقا للقواعد المعمول بها في القانون الصناعي، والتي تتدرج لتصل الى الإغلاق.

وجاءت المخالفات بعد الاطلاع على النصوص الواردة في القانون رقم 1996/56 بشأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم 2009/22 بشأن الموافقة على «نظام» قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية، والتقارير المرفوعة الى المدير العام.

الجدير بالذكر، وفيما يتعلق بتوقف الإنتاج، قامت الهيئة خلال الفترة الماضية بسحب عدد من القسائم الصناعية من المستثمرين لأسباب متعددة، منها عدم استغلال القسيمة أو تعثرهم في تنفيذ البرنامج الزمني الخاص بإنشاء المنشأة الصناعية بعد صدور قرارات السحب.

«الموازي»: 32% ارتفاع تداولات «OTC» لعام 2022

بلغت 224.6 مليون دينار... وانضمام 20 شركة جديدة غير مدرجة إلى المنصة

حصة المطيري

أعلن «الموازي»، في تقريره السنوي لعام 2022، أن تداولات الأوراق المالية غير المدرجة في بورصة الكويت عام 2022 أفضل أداءً مقارنة بعام 2021، حيث بلغت قيمة التداولات 224.6 مليون دينار، بزيادة 32 في المئة عن عام 2021، الذي بلغت قيمتها فيه 170.2 مليونا.

وذكر أن عدد المشاركين في نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة – منصة OTC ارتفع إلى 121 شركة، من ضمنها 43 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لافتا إلى أن منصة OTC انطلقت عام 2018 بـ 88 مشاركاً، حتى وصلت إلى 106 مشاركين عام 2021.

وأوضح أن أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في انضمام 20 شركة جديدة غير مدرجة إلى منصة «OTC» في التداول المستمر Market Hybrid هذا العام، قرار هيئة أسواق المال رقم 103 لسنة 2022، الذي يلزم بقيد الشركات المساهمة الكويتية التي صدر قرار بإلغاء إدراج أسهمها من السوق الرئيسي للبورصة، في «نظام الأوراق المالية غير المدرجة» من خلال التداول المستمر.

وبيّن «الموازي» أن هذه الخطوة ساهمت في غرس الثقة بمنصة OTC وزيادة إلقاء الضوء عليها مثلما حدث عام 2020 عندما انضمت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية للتداول على المنصة قبل إدراجها في بورصة الكويت (السوق الرئيسي) لاحقاً، مما كان له أثر إيجابي على حجم وقيمة التداولات حين ذاك.

وأشار إلى أن إجمالي رؤوس أموال لـ 121 شركة التي تتداول بنظام Hybrid تمثّل 2.44 مليار دينار في ديسمبر 2022، وكان هناك تداول ملحوظ في 107 شركات منها على مدار العام، لافتاً إلى أن زيادة القيمة السوقية لـ 93 شركة كان يتم تداولها بنشاط في عامي 2021 و2022 على التوالي بنسبة 13 بالمئة على أساس سنوي، مما يرسخ الثقة في فاعلية السوق وبثّ نظرة إيجابية على الأمدين القريب والبعيد.

ولفت لى أن شركات قطاعي الخدمات والقابضة كان لهم النصيب الأكبر في التداولات لهذا العام، حيث هيمن قطاع القابضة على عدد الصفقات المنفذة بواقع 1.651 صفقة، وبلغ حجم الأسهم المتداولة 2.334 مليون سهم، كما هيمن قطاع الخدمات على عدد الشركات المتداولة بـ 118 شركة، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة 97 مليونا.

أما بالنسبة إلى الشركات المنضمة للتداول المستمر Market Hybrid على منصة OTC عام 2022، فقد زاد عدد شركات قطاع العقارات بنسبة 30 بالمئة، يليه قطاع الخدمات بنسبة 25 بالمئة، ثم قطاع القابضة بنسبة 20 بالمئة.

250 مليون دينار قيمة آخر محفظة أسندتها «الاستثمار» لـ 3 شركات

جمعت بين العيني بأغلبية أسهم مدرجة ونسبة كاش تكميلية

محمد الإتربي

كشفت وثيقة رسمية أن قيمة المساهمة العينية والنقدية الأخيرة للهيئة العامة للاستثمار التي أسندتها لثلاثة من مديري الأصول المحترفين في السوق المحلي بلغت نحو 250 مليون دينار أي ما يعادل نحو 825 مليون دولار.

وتعد تلك المحفظة الأولى التي تجمع بين النقدي والعيني، والتي اشتملت على أسهم مدرجة في شركات مملوكة بحصص أغلبية للهيئة العامة للاستثمار.

وكانت الشركات الثلاث، التي فازت بهذه المحفظة، هي شركة المركز المالي الكويتي، وشركة كامكو للاستثمار، وشركة الوطني للاستثمار، بعد أن تم إعداد دراسة فنية شاملة ومتكاملة، كذلك عمليات تقييم وفلترة لعدد كبير من المتنافسين على الفوز بنصيب من المساهمات التي تسندها الهيئة للقطاع الخاص.

من جهة أخرى، تقول مصادر، إن ثمة فوارق بين المحفظة الوطنية الأم التي تم تأسيسها بقرار من مجلس الوزراء في 2008 بعد اندلاع شرارة الأزمة المالية العالمية، وما صاحبها من تداعيات وتأثيرات سلبية حادة، والمساهمات العينية والنقدية التي ساهمت فيها الهيئة أخيراً في السنوات الأخيرة اعتباراً من 2022 وغيرت فيها الهيئة استراتيجيتها في شأن المساهمات إذ أجريت أول تجربة المساهمة العينية، واشترطت خلالها على المديرين في اجتماع فني موسع عدم التأثير على السوق المالي في حال البيع، إذا كانت رغبتهم عدم الإبقاء على الأسهم او تخفيف الكميات والتركزات منها.

وكان هذا الخيار بالنسبة للهيئة نموذجاً جديداً مكّنها من تسييل وتخفيف بعض الحصص التي لديها، كما أتاح فرصة للمستثمرين الراغبين في السيطرة على بعض الشركات أن يقوموا بتجميع تلك الحصص أو التفاوض مع المديرين الذين فازوا بالحصص.

وهي تعتبر خطوة تشبه عملية الخصخصة غير المباشرة خصوصاً أن برنامج طرح ملكيات الهيئة متعثر منذ أكثر من 15 عاماً، إذ كانت آخر محاولة للهيئة العامة للاستثمار في طرح شركة أسمنت الكويت للخصخصة كانت قبل نحو 17 عاماً تقريباً. وبعدها تم التعهد بإعادة البرنامج والبدء بالكويتية للاستثمار وزين وبيتك ولم ينجح هذا التوجه.

أخبار الشركات

«التجارية» تُجدد عقد تسهيلات ائتمانية بـ 73.8 مليون دينار

وقعت الشركة التجارية العقارية تجديد عقد تسهيلات ائتمانية بـ 73.86 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية الإسلامية، علما بأن تجديد العقد يتضمن تسوية وتعديل آجل حدود التسهيلات الائتمانية النقدية الحالية المتناقصة بـ 52.86 مليون دينار، وحد تسهيلات ائتمانية نقدية جديدة بـ 8 ملايين دينار.

وأوضحت «التجارية» أن العقد يشمل أيضاً تجديد حدود التسهيلات الائتمانية المتجددة بـ 13 مليون دينار، مؤكدة عدم وجود أثر مالي على مركزها نتيجة للتجديد.

إلغاء تسجيل «كميفك» صانع سوق على «دبي الأولى»

وافقت بورصة الكويت على إلغاء تسجيل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) كصانع سوق على أسهم شركة دبي الأولى للتطوير العقاري (دبي الاولى)، اعتباراً من نهاية فترة التداول ليوم الاثنين الموافق 10/7/2023، بناءً على طلب صانع السوق «الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي».

«نفط الكويت»: إجراءات لتحديد كلفة صيانة المعدات بمحطات الغاز

بعد ارتفاع التكاليف التقديرية لأعمالها بالسنة الماضية

أشرف عجمي

أفاد مصدر نفطي مطلع بأن شركة نفط الكويت تعكف حاليا على اتخاذ بعض الإجراءات التي تمكنها من تحري الدقة فيما يخص تحديد التكاليف المقدرة بشكل أكثر وضوحا لصيانة المعدات الثابتة بمحطات تعزيز الغاز، لافتا إلى ارتفاع التكاليف التقديرية عن الفعلية لبعض أعمال الصيانة للمعدات الثابتة بمحطات تعزيز الغاز للسنة المالية الماضية، حيث بلغت نسبة الفرق في إحداها 80.5%.

من جهة أخرى، أوضح المصدر أن الشركة بدأت مباشرة عدة مشاريع استراتيجية مؤجلة تبلغ قيمتها نحو 607 ملايين دينار، لافتا إلى أن تلك المشاريع مختصة بزيادة الإنتاج، وستتم جدولتها على أن يتم الانتهاء منها خلال العام المقبل على وجه التقريب.

وأضاف أن تأجيل تلك المشاريع جاء بسبب عدم استكمال متطلباتها من قبل المقاولين، مبينا أن الشركة مهتمة حاليا بإعداد خطة تنفيذية في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية الرامية لزيادة الإنتاج، وتلك الاستراتيجية تتضمن إنشاء لجنة لتطويرها، إلى جانب إنشاء فرق عمل لديها الإمكانيات لتطوير وتحليل كل المواقع والأهداف والمبادرات الخاصة بتنفيذ تلك الاستراتيجية من أجل وضع أطر محددة وشاملة للاستفادة من احتياطيات النفط والغاز.

وأشار إلى أن من أهم أهداف تلك الاستراتيجية، التي ستركز عليها خلال المرحلة المقبلة، تتضمن استكشاف وتطوير وإنتاج احتياطات نفطية تقليدية وثقيلة جديدة، ليصل إنتاج النفط الثقيل تحديدا إلى نحو 580 ألف برميل يوميا بحلول عام 2040.

النفط يرتفع مع توقعات تقلص الإمدادات وتحذير سعودي للمضاربين

ارتفعت أسعار النفط صباح أمس، بفضل توقّعات تقلص الإمدادات، وسط زيادة موسمية في الطلب على البنزين، وتراجع إنتاج دول تحالف أوبك+، وهو ما تجاوز تأثير قلق المستثمرين حيال تخلّف الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 57 سنتا أو 0.8 بالمئة إلى 76.56 دولارا للبرميل، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 42 سنتا أو 0.6 بالمئة إلى 72.47 دولارا للبرميل.

وارتفع الخامان إثر صعود بواقع 2.8 بالمئة في العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة قبل عطلة يوم الذكرى في 29 الجاري التي عادة ما تمثّل بداية ذروة موسم الطلب على الوقود في الصيف.

ومن المتوقع أن تؤدي التخفيضات الطوعية للإنتاج التي أعلنها التحالف المعروف باسم «أوبك+»، الذي يضمّ منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، إلى تقلّص الإمدادات في أسواق النفط، ودخلت التخفيضات حيز التنفيذ هذا الشهر.

وتجتمع «أوبك+» مجددا في الرابع من يونيو، ويتوقّع بعض المحللين مزيدا من التخفيضات. وقال وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إنه سيُبقي البائعين على المكشوف «متألمين»، قائلا إن عليهم «الحذر».

وفيما يتعلّق بسقف الديون، سيجتمع البيت الأبيض مع المفاوضين الجمهوريين من «الكونغرس»، أمس، مجددا في محاولة للتوصل لاتفاق بشأن رفع سقف الديون البالغ 31.4 تريليون دولار، حيث تواجه البلاد خطر التخلف عن سداد التزاماتها خلال أقل من 9 أيام.

من جهته، قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، أمس، إن بغداد ما زالت تنتظر ردا نهائيا من تركيا قبل استئناف الصادرات النفطية من شمال العراق، والتي تتدفق من إقليم كردستان شبه المستقل إلى ميناء جيهان التركي.

وأضاف عبدالغني أن تركيا أبلغت حكومته أن فريقا فنيا يعمل على تقييم ما إذا كان خط الأنابيب قد تضرّر نتيجة الزلزال المدمر الذي وقع في فبراير.

وأردف قائلا إنهم بصدد إرسال فريق فني لتقييم خط الأنابيب للتأكد من جاهزيته، أو إذا كان يحتاج إلى فحص إضافي.

وأوقفت تركيا صادرات العراق البالغة 450 ألف برميل يوميا من الشمال عبر خط الأنابيب العراقي التركي في 25 مارس، بعد قرار لهيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية.

وأمرت «الغرفة» تركيا بدفع تعويضات لبغداد قيمتها 1.5 مليار دولار عن صادرات حكومة إقليم كردستان، والتي لم يجر الموافقة عليها بين عامَي 2014 و2018.

وطلب العراق من تركيا هذا الشهر استئناف تدفقات النفط عبر خط الأنابيب وعمليات التحميل بميناء جيهان في 13 الجاري.

وقال مسؤول عراقي في قطاع النفط لـ «رويترز»، أمس الأول، إن شركة بوتاش التركية لخطوط الأنابيب لم تتلقّ بعد تعليمات من السلطات التركية لاستئناف التدفقات.

وأضاف المصدر: «نتحدث عن أسابيع وليس أياما كإطار زمني متوقع لاستئناف الصادرات. هذه القضية سياسية الآن أكثر منها فنية».

وسبق أن قال مسؤولون بالحكومة العراقية لـ «رويترز» إنهم عزوا التأخير إلى عقد الانتخابات التركية.

وأجرت تركيا انتخابات رئاسية في 14 الجاري، لكن لم يتجاوز أي من المرشحين الرئيسيين نسبة الـ 50 بالمئة المطلوبة للفوز من الجولة الأولى، ومن المقرر إجراء جولة الإعادة يوم 28 الجاري.

وأدّى توقّف خط الأنابيب المستمر منذ 60 يوما إلى انخفاض إنتاج النفط في إقليم كردستان العراق، ووفق تقديرات «رويترز»، كلّف هذا حكومة الإقليم أكثر من 1.5 مليار دولار.